

تاريخ القبول: 2018/08/25

تاريخ الإرسال: 2017/10/21

تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي
-دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر
- باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-

Evaluating The Operational Efficiency of the Islamic and Conventional Banks -A comparative study between Al Baraka Bank of Algeria and Societe Generale of Algeria Using the ROE model-

LARABI MOUSTAPHA

د. العرابي مصطفى

Mlarabi82@yahoo.fr

Bechar University

جامعة طاهري محمد بشار

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض مقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة البنك الإسلامي على منافسة البنك التقليدي في نفس بيئة الاعمال؛ خلصت الدراسة إلى أن بنك البركة كان أفضل من بنك سوسيتي جنرال في مؤشرات الربحية الثلاثة (ROA، PM، ROE)، وفي المقابل كان بنك سوسيتي جنرال الجزائري أفضل من بنك البركة من حيث حسن استغلال أصوله .

الكلمات المفتاحية: مصرف إسلامي؛ مصرف تقليدي؛ تقييم الكفاءة التشغيلية؛ بنك البركة الجزائري؛ بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

Abstract

The aim of this study is to try to evaluate the performance of Islamic and conventional banks using the ROE model (DuPont Model) to compare the performance of these banks and to determine their efficiency in cost control and profit recognition and to identify the ability of Islamic banks to compete with conventional banks that operate in the same business environment. The study concluded that

Al Baraka Bank was better than Societe Generale in the three profitability indices (ROE, PM, ROA). On the other hand, Societe Generale of Algeria was better than Al Baraka Bank in terms of the good use of its assets.

Keywords: Islamic Bank , Traditional Bank, Evaluating The Operational Efficiency, AlBaraka Bank, Societe Generale Bank.

مقدمة:

تشير الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل إلى الدور الهام الذي تؤديه المصارف في حفز النمو من سعيها لأداء مهام الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتوجيهها لقطاع الأعمال وفقا لاحتياجاته الجارية والاستثمارية قصد تحقيق كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر. وفي هذا السياق تلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب أموال المودعين أو عند منح تمويلات للمستثمرين، ولكن البنوك الإسلامية تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من أسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء.

تعتبر عملية تقييم الأداء المقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح البنوك التقليدية والإسلامية في وظيفتها المالية، ويعتبر هذا الأخير عملية أساسية وضرورية لاستمرار النشاط والتخطيط للمستقبل ومن هذا المنطلق تسعى دراستنا الى الاجابة على الإشكالية الجوهرية التالية:

هل البنك الإسلامي احسن قدرة على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح من البنك التقليدي في نفس بيئة الأعمال؟

فرضيات الدراسة :

بغية الاجابة على الاشكالية سابقة الذكر، والإحاطة بموضوع البحث من مختلف جوانبه تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

نظرا للخبرة الطويلة للبنوك التقليدية فإن بنك سوسيتي جنرال الجزائري (Société Générale) أكثر كفاءة من بنك البركة الجزائري، من حيث قدرته على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح وذلك بنسب متفاوتة.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية البحث من جانبين أساسيين:

- من أهمية تقييم الأداء بنسب لأعوان الاقتصاديين ككل ، بحيث أصبح لزاما على البنوك التعرف على كل العوامل التي تؤثر في أداءها وذلك قصد اقتراح الحلول المناسبة والبديلة لمواجهة أوجه القصور ومحاولة الإستفادة من النواحي الإيجابية؛
- من أهمية البنوك الإسلامية التي أصبحت محل اهتمام لأن يكون أحد الحلول للحد من الأزمات الاقتصادية.

أهداف الدراسة.

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- محاولة تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض مقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة البنوك الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية.
- إظهار مدى نجاح المبادئ الإسلامية مقارنة بالمبادئ الوضعية في كل جوانب الحياة بصفة عامة ؛ والجانب الاقتصادي بصفة خاصة؛

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: سيتم دراسة كل من بنك البركة الإسلامي الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائري (Société Générale)، باعتبارهما من المصارف الناشطة في السوق المصرفية الجزائرية، وكلاهما يمثلان فرعين لبنكين رائدين وقائدين، وقد تم اختيارهما تبعا لتوفر المعطيات المطلوبة والتي تتناسق وطبيعة الموضوع ؛

الحدود الزمانية : اخترنا احدث فترة ممكنة من 2010م الى 2015م .

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية البحث وإختبار صحة فرضيته كان من الضروري اختيار منهجين من أجل موضع أكثر شمولاً ووضوحاً، المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه ملائماً لعرض المفاهيم بالنماذج المستعملة في تقييم الأداء. أما في الجزء التطبيقي فقد تم

الاعتماد على دراسة حالة لبنك إسلامي (بنك البركة الجزائري) وبنك تقليدي (سوسيتي جنرال الجزائر) ، باستخدام النسب المالية لنموذج العائد على حقوق الملكية كمؤشرات لتحديد كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف.

أدوات الدراسة:

- لقد تم الاعتماد في إعداد الدراسة على مصادر مختلفة نذكر منها :
- المصادر المكتبية، وبالأخص المراجع المناسبة لتوجهات البحث من كتب وبحوث أكاديمية ومنشورات على الإنترنت وغيرها؛
 - الإحصائيات والبيانات والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك محل الدراسة؛
 - تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في بعض الأرقام من الميزانية، وجدول حسابات النتائج خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2015 م بالأخص على موقعي البنكين على شبكة الانترنت.

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى محثين:

المبحث الأول بعنوان "التعريف بعينة ونموذج الدراسة" والذي تم فيه تقديم البنكين والمؤشرات المستخدمة؛
أما المبحث الثاني فكان بعنوان "تحليل وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة" والذي حاولنا فيه مقارنة مؤشرات العائد بين بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال (Société Générale) الجزائر .

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة.

المبحث الأول : التعريف بعينة ونموذج الدراسة

قبل أن نبدأ في تقييم أداء كل من البنوك التجارية والإسلامية وفقا لنموذج العائد على حقوق الملكية، نوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في التعريف بالبنكين محل الدراسة و بنموذج العائد على حقوق الملكية .

المطلب الأول : التعريف بعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من "البنوك التجارية والإسلامية" وإخترنا منها عينة من بنكين بنك تجاري " سوسيتي جنيرال الجزائري" وبنك إسلامي "بنك البركة الجزائري" .

1- لمحة عن بنك سوسيتي جنيرال الجزائري : يعد هذا البنك الموجود في الجزائر فرعا لبنك سوسيتي جنرال في فرنسا، و لقد تأسس هذا البنك في فرنسا سنة 1864 عن طريق اللجوء إلى الإدخار العلني للجمهور، وقد أمضى الحاكم نابليون الثالث قرار التأسيس بهدف تدعيم نمو التجارة و الصناعة في فرنسا، تم تأميم البنك في فرنسا سنة 1946، و أعيدت خصصته سنة 1987 عن طريق تنويع المساهمين في رأس ماله ، يعد هذا البنك من البنوك الشاملة، و يتفرع إلى حوالي 2600 وكالة في فرنسا، أما فيما يخص الفرع محل الدراسة- بنك سوسيتي جنيرال الجزائر- فقد تأسس سنة 2000 برأس مال فرنسي خاص، ويعتبر بذلك أول بنك فرنسي تأسس في الجزائر، يشغل البنك حوالي 1360موظف، و يحوز على 87 وكالة موزعة على أغلب ولايات الوطن تحت غطاء خمس مديريات جهوية، إضافة إلى وكالة في الجزائر العاصمة متخصصة في المؤسسات الكبرى، ملحقه مباشرة بالمديرية التجارية يقسم البنك أنشطته إلى ثلاثة أقسام : الأول مع سوق الأفراد، و الثاني مع سوق المهنيين، و الآخر مع سوق التجار و المؤسسات (1).

2-لمحة عن بنك البركة لجزائري : بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام و الخاص يفتح أبوابه في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد و القرض الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة، يبلغ رأس المال الإجماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000دينار جزائري، و يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R بنك حكومي جزائري بنسبة 50 % ، شركة دلّة البركة القابضة الدولية ومقرها بين جدة السعودية والبحرين بنسبة 50% وهي نسبت المساهمة عند التأسيس.(2) ثم تغيرت حصة المساهمين في البنك لتستحوذ مجموعة البركة على 55.90%، مقابل 44.10% لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.(3)

المطلب الثاني: التعريف بنموذج الدراسة

يعتبر نموذج دوبونت (DuPont Model) واحد من اهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين حيث اقتصر في بادئ الامر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح الى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات الى إجمالي الموجودات (4).

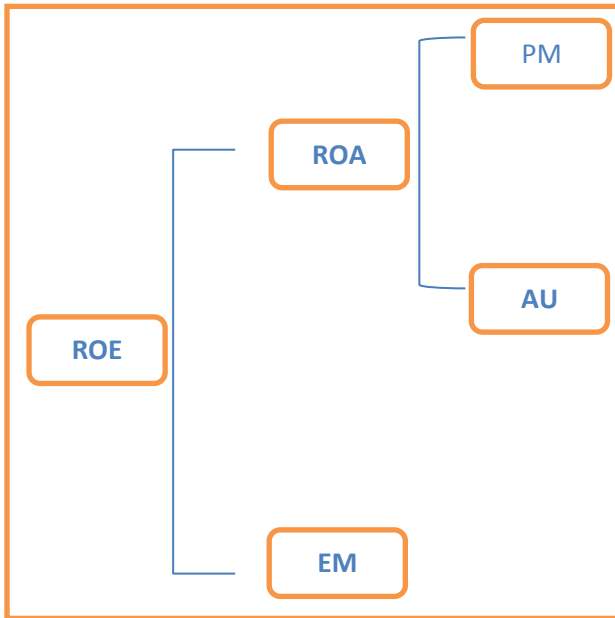
وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار الى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق اضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي احد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة اجمالي الأصول الى حقوق الملكية (5). ويمكن لنا ان نوضح نموذج العائد على حقوق المكية (DuPont Model) من خلال الجدول (1) و الشكل (1):

الجدول رقم (1) : مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية

المؤشرات	النسب	الكفاءة
العائد علي حقوق الملكية ROE	صافي الدخل / حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / الأصول	
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	
الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	
هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	كفاءة التكاليف

المصدر: عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والإستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص28.

الشكل (1): العلاقة بين مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر : من إعداد الباحث

ان نموذج العائد على حقوق الملكية يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقاس أداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة إدارات تلك الشركات تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربحية والتي ستعكس بالتأكيد على ثروة اصحاب المشروع (المساهمين او المالكين)⁽⁶⁾ .

يتضح من الشكل (1) والجدول (1) أن:

العائد علي الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

$$ROA=PM \times UA$$

أي أن:

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) x (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

أما العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي

$$ROE=ROA \times EM$$

$$ROE= PM \times UA \times EM$$

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الأصول / حقوق الملكية).

إن العائد على الملكية متكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي كما يلي:

- مؤشر تقييم الربحية وهي نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق الأرباح بعد استبعاد كل النفقات، بما في ذلك الضرائب والفائدة؛⁽⁷⁾

- مؤشر تقييم كفاءة ادارة الأصول وهي نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الايرادات؛⁽⁸⁾

- مؤشر مضاعف حق ملكية او الرفع المالي وهي نسبة اجمالي الموجودات الى حقوق الملكية، والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأسمال الشركة.⁽⁹⁾

على الرغم من أن العائد على حقوق الملكية هو أداة مفيدة، فإنه لا يبين ما هي العوامل التي تساعد أو تضر أداء الشركة. ويعالج نموذج دوبونت (DuPont Model) هذا القلق من خلال تقسيم العائد على حقوق المساهمين والسماح للمستثمرين بالاطلاع على المؤشرات التي تؤثر في العائد على حقوق المساهمين.⁽¹⁰⁾

ومنه فإن استخدام تحليل دوبونت، يمكن للمستثمرين تحديد العوامل الفعلية وراء العائد على حقوق المساهمين. ويسمح نموذج دوبونت بالتحقق مما إذا كانت الادارة قادرة على

استخدام الدين بفعالية لدفع أرباح أقوى وكذلك كيف تتجه الهوامش ودوران الأصول بمرور الوقت.

هذا ويبحث العديد من المستثمرين المحترفين على لا يقل عائد على حقوق الملكية عن 15%.(11)

المبحث الثاني: تحليل ، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

سيتم في هذا المبحث قياس العوائد لكل من بنك سوسيتي جنيرال الجزائري وبنك البركة الجزائري، من خلال المؤشرات المبينة في الجدول رقم (1)، ومن ثم تحليل ومناقشة النتائج.

1-معدل هامش الربح:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) الموضح من خلال الشكل رقم (2) أن مؤشر هامش الربح في بنك البركة شهد إرتقاعا ملحوظا بين السنتين 2010 و 2014 ليسجل 44.78 % و 57.63% على التوالي، ثم انخفض سنة 2015 إلى 52.54%؛ في المقابل لوحظ تذبذبا واضحا في مؤشر هامش الربح لبنك سوسيتي جنيرال الجزائري . وعلى العموم فإن بنك البركة حقق معدلات هامش ربح أعلى من سوسيتي جنيرال خلال كل فترة الدراسة.

يعود سبب الارتفاع في هامش الربح في سوسيتي جنيرال إلى ارتفاع التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب والمخصصات، و قد يكون سببه كذلك زيادة عدد الوكالات. ومنه نستنتج كفاءة بنك البركة الجزائري في إدارة ومراقبة التكاليف أحسن من بنك سوسيتي جنيرال الجزائري.

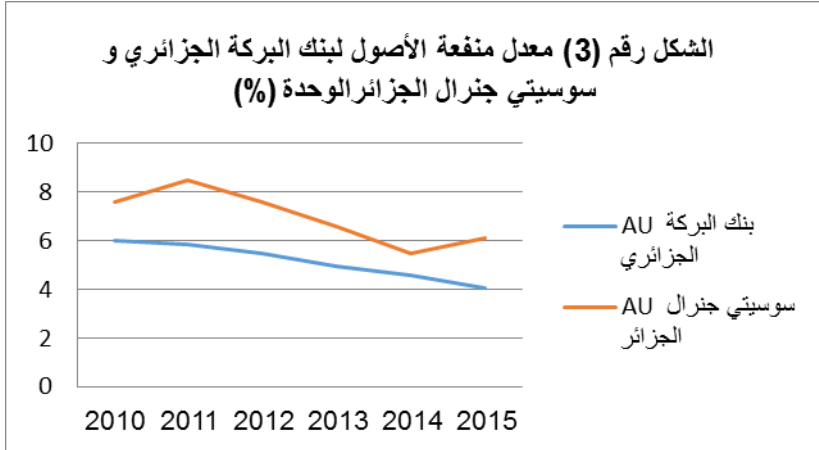
الجدول رقم (2): معدل هامش الربح لبنك البركة و سوسيتي جنيرال

الوحدة (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PM بنك البركة	44.78	48.41	50.56	52.73	57.63	52.54
PM سوسيتي	28.53	30.77	33.61	27.41	38.59	29.15

الوحدة (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Excel.

3-العائد على الأصول

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) الموضح من خلال الشكل رقم (4) أن معدلات العائد على الأصول في بنك البركة مرتفعة عن سوسيتي جنرال خلال سنوات الدراسة، فقد حقق البنكين أعلى معدل لهما في سنة 2011 بنسبة 2.84% لبنك البركة و 2.61% لبنك سوسيتي جنرال ، ثم لوحظ بعد ذلك تراجعاً تدريجياً في معدلات العائد على الأصول في كلا البنكين وفي نفس الاتجاه.

من خلال نتائج معدل العائد على الأصول المتحصل عليها نستطيع القول أن بنك البركة الجزائري ذو كفاءة عالية مقارنة ببنك سوسيتي جنرال ، وهذا يرجع أساساً إلى أن بنك

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بنك البركة	6.01	5.86	5.49	4.94	4.59	4.04
سوسيتي جنرال	7.58	8.47	7.59	6.58	5.47	6.09

البركة أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع (PM) للبنك خلال فترة الدراسة.

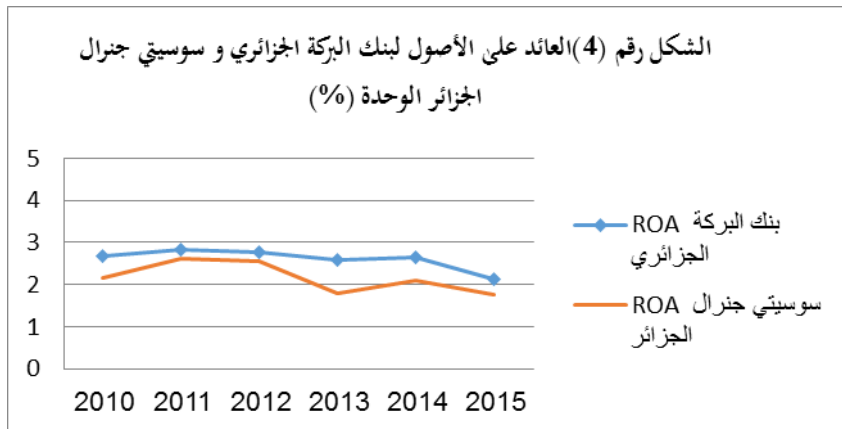
ولا يمكن تفسير إرتفاع معدل العائد على الأصول في بنك البركة إلى الاستخدام الأفضل لأصوله (إنتاجية أصوله (AU)، فقد بينا سابقا أن بنك البركة سجل معدلات منفعة الأصول أقل من سوسيتي جنرال.

ومنه نستنتج أن النتيجة الصافية لبنك البركة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات العائد على أصوله.

الجدول رقم (4) : العائد على الأصول لبنك البركة و سوسيتي جنرال
الوحدة (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ROA بنك البركة	2.69	2.84	2.78	2.60	2.64	2.12
ROA سوسيتي جنرال	2.16	2.61	2.55	1.80	2.11	1.77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Excel.

4. معدل الرفع المالي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) الموضح من خلال الشكل رقم (5) أن مؤشر الرفع المالي أو مضاعف حقوق الملكية في سوسيتي جنيرال الجزائري سنة 2010 قدر ب 7.24 مرة، لينخفض في سنة 2011 إلى 6.85 مرة ، ثم أخذ في الإرتفاع تدريجيا ليسجل 9.24 مرة سنة 2014 وهي أعلى نسبة حققها خلال فترة الدراسة، ثم إنخفض سنة 2015 ليسجل 7.51 مرة؛ في حين سجل بنك البركة الجزائري أضعف معدل له سنة 2010 قدر ب 6.39 مرة ، ثم إرتفع بعد ذلك تدريجيا ليصل إلى 8.25 مرة و هي أعلى نسبة حققها خلال سنوات الدراسة.

لكن على العموم نلاحظ أن سوسيتي جنيرال الجزائري حقق معدلات للرفع المالي أكبر من بنك البركة طوال فترة الدراسة ما عدا السنة الأخيرة .

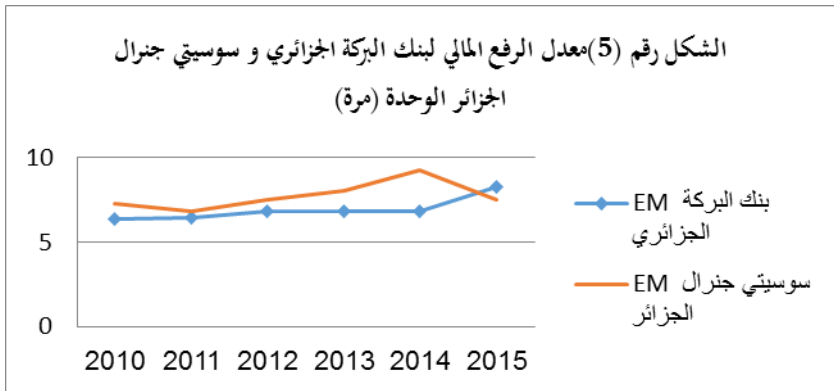
يعود التذبذب في مؤشر الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول، فالأموال الخاصة أموال الغير وبالتالي هناك مخاطرة عند استثمارها. من خلال ما سبق نجد أن بنك البركة الجزائري لم يعتمد كثيرا على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث نجد أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة هي 8.25 مرة سنة 2015 وهذا بالمقارنة مع البنك سوسيتي جنيرال حيث نجد أن أعلى قيمة له في الرفع المالي هي 11.17 مرة سنة 2012.

الجدول رقم(5) معدل الرفع المالي لبنك البركة و سوسيتي جنيرال

الوحدة (مرة)

السنة	201	201	2013	2012	201	201
	0	1			5	4
EM بنك البركة	6.39	6.47	6.84	6.81	8.25	6.84
EM سوسيتي جنرال	7.24	6.85	8.02	7.47	7.51	9.24

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Excel.

5-العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتوقع للمساهمين من استثماراتهم في المصرف.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) الموضح من خلال الشكل رقم (6) أن معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2010 قدر ب 15.66 % في سوسيتي جنرال ، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببنك البركة الذي حقق 17.21 % ، ليشهد في سنة 2012 عائد سوسيتي جنرال الجزائري إرتفاعا إلى 19.06 % مقابل 18.95 % لبنك البركة الجزائري خلال نفس السنة، وهي أعلى نسبة يحققها بنك البركة خلال فترة الدراسة ، ليعود وينخفض في سنة 2013 إلى 14.50 % في سوسيتي جنرال الجزائري و 17.81 % في بنك البركة. أما في سنة 2014 نلاحظ أن سوسيتي جنرال الجزائري حقق أعلى نسبة قدرت ب 19.50 % لتشهد انخفاضا كبيرا في سنة 2015 فُدر ب 13.30 % وهي أدنى نسبة يحققها خلال فترة الدراسة .

وما يمكن ملاحظته ان بنك البركة حقق استقرارا نسبيا في معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة عكس بنك سوسيتي جنرال الذي شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة .

بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية أن بنك البركة حقق معدل عائد مرتفع مقارنة ببنك سوسيتي جنيرال، ذلك لأن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في بنك البركة قدر بـ 18% مقابل 16.65% في بنك سوسيتي جنيرال، ما يعني أن بنك البركة تميز بالربحية أكثر مقارنة سوسيتي جنيرال الجزائري، وبالتالي باستطاعة بنك البركة توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

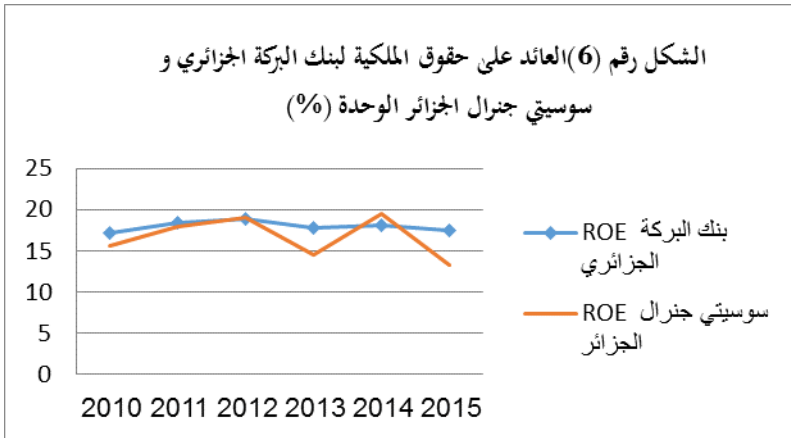
من خلال ما سبق نجد أن بنك البركة الجزائري لم يعتمد كثيرا على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية وهذا بالمقارنة مع البنك سوسيتي جنيرال، ذلك لأن معدلات الرفع المالي لبنك البركة كانت منخفضة وبالتالي فإن إرتفاع العائد على حقوق الملكية في بنك البركة يعود بشكل كبير إلى العائد على الأصول؛ أما بنك سوسيتي جنيرال فقد وازن بين الرفع المالي والعائد على الأصول لتحقيق العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (6) العائد على حقوق الملكية لبنك البركة و سوسيتي جنيرال

الوحدة (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ROE بنك البركة	17.21	18.38	18.95	17.81	18.04	17.50
ROE سوسيتي جنيرال	15.66	17.92	19.06	14.50	19.50	13.30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Excel.

من خلال التحليل السابق للنتائج نستنتج ما يلي:

- **جانب الربحية** : يعتبر بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من سوسيتي جنيرال ، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (ROA،PM،ROE) يعود ذلك إلى إختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنك البركة عن بنك سوسيتي جنيرال وإعتماده صيغا تمويلية مضمونة الربحية، كبيع المرابحة والتأجير التمويلي، كما بينت مؤشرات الربحية ؛

- **جانب الكفاءة** : أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة البنوك، أن بنك البركة أكثر تحكما ومراقبة (PM) لتكاليف نشاطه مقارنة بسوسيتي جنيرال ، وقد يعود ذلك لقلة الفروع والوكالات أي نقص وقلة حجم النشاط، وبالتالي إنخفاض في مستوى التكاليف الثابتة؛

- **جانب الإنتاجية** : جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول لصالح بنك سوسيتي جنيرال الجزائري، فقد كانت منفعة الأصول فيه أكبر من بنك البركة. ومنه نستنتج أن بنك سوسيتي جنيرال الجزائري يعد الأفضل استغلالا لأصوله من بنك البركة؛

جانب الرافعة المالية : يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM)مدى إعتتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في إستثماراته وتبين الدراسة أن بنك البركة الجزائري أقل مخاطرة مقارنة بسوسيتي جنيرال.

الخاتمة:

يعتبر تقييم أداء البنوك ذو أهمية بالغة نظرا للتحديات التي يتعرض لها النشاط البنكي عامة والبنوك الإسلامية خاصة، وضمن هذا السياق تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التقليدية والإسلامية باستعمال نموذج العائد على حقوق الملكية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 ، وقد حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على الإشكالية: هل البنك الإسلامي احسن قدرة على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح من البنك التقليدي في نفس بيئة الأعمال؟

لقد أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أنه رغم للخبرة الطويلة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فإن بنك البركة الجزائري كان أكثر كفاءة منه من حيث قدرته على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح وذلك بنسب متفاوتة هذا مما ينفي صحة فرضية الدراسة .

نتائج الدراسة:

من خلال الجانب النظري و التطبيقي يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يلي:

✓ ان نموذج العائد على حقوق الملكية يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقاس أداء البنوك فيما يتعلق بمحاولة إدارتها تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقيق أقصى ربحية والتي ستعكس بالتأكيد على ثروات المالكين والمودعين ؛

✓ جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول لصالح بنك سوسيتي جنرال الجزائري، فقد كانت منفعة الأصول فيه أكبر من بنك البركة. ومنه نستنتج أن بنك سوسيتي جنرال الجزائري يعد الافضل استغلالا لأصوله من بنك البركة؛

✓ من خلال نتائج معدل العائد على الاصول المتحصل عليها نستطيع القول أن بنك البركة الجزائري ذو كفاءة عالية مقارنة ببنك سوسيتي جنرال، وهذا يرجع اساسا إلى أن بنك البركة اكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع (PM) للبنك خلال فترة الدراسة؛

✓ ارتفاع الأرباح الصافية لبنك البركة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات العائد على أصوله؛

✓ بنك البركة الجزائري لم يعتمد كثيرا على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية وهذا بالمقارنة مع البنك سوسيتي جنرال، ذلك لأن معدلات الرفع المالي لبنك البركة كانت منخفضة وبالتالي فإن ارتفاع العائد على حقوق الملكية في بنك البركة يعود بشكل كبير إلى العائد على الأصول ؛ أما بنك سوسيتي جنرال فقد وازن بين الرفع المالي والعائد على الاصول لتحقيق العائد على حقوق الملكية؛

✓ يعتبر بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من سوسيتي جنرال، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (ROA، PM، ROE) ، وقد يعود ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنك البركة عن بنك سوسيتي جنرال واعتماده صيغا تمويلية مضمونة الربحية كبيع المرابحة والتأجير التمويلي؛

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا توصلنا لجملة من المقترحات و التوصيات لكلا البنكين أهمها:

✓ تحسين صافي الدخل بالاعتماد على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى رفعه؛
 ✓ استخدام الطرق الإحصائية والقياسية الحديثة في إدارة ومراقبة التكاليف؛
 ✓ التنوع في مجالات النشاط والابتكارات جديدة تتلاءم مع الشريعة الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية؛

✓ التوازن في إدارة السيولة بين نوعية الودائع ومجالات توظيفها؛
 ✓ السعي للتركيز على مختلف الصيغ الإستثمارية ، وذلك من اجل توليد إيرادات متوازنة؛
 ✓ التركيز على الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي للموازنة بين الودائع والتوظيفات وآجالها؛

✓ التركيز على مخاطر الإستثمار بتطبيق مفهوم الموازنة بين المخاطر والعائد، وذلك من خلال تشكيل محافظ إستثمارية متعددة؛

✓ العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالمصارف على تطبيق وسائل الإستثمار الإسلامية.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) - https://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html
(تاريخ الإطلاع: 2017/08/07)
- (2) - <http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com>
(تاريخ الإطلاع: 2017/07/09)
- (3) - بنك البركة الجزائري، "التقرير السنوي 2015"، ص 06
- (4) - Gitman Lawrence J, Principles of Management Finance, 10th Edition, 2003, p 71
- (5) - Almazari, A. A. , Financial Performance Evaluation of Some Selected Jordanian Commercial Banks.", International Research Journal of Finance and Economics(68), 2011, p : 50 - 63.
- (6) - قريشي، محمد وعي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية - دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية- خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص: 89 - 95.
- (7) Ch. Moyer, J. McGuigan, R. Rao, Fundamentals of Contemporary Financial Management, Thomson South-Western, USA, 2007, p : 113.
- (8) Rees, B, Financial Analysis. Hertfordshire, Prentice Hall International, New YORK, 1990
- (9) - ibid.
- (10) - Joe Lan , Breaking Down ROE Using the DuPont Formula, AAI Journal, The American Association of Individual Investors, December 2012, p :20
- (11) Mihaela Herciu , Claudia Ogrea , Lucian Belascu, A Du Pont Analysis of the 20 Most Profitable Companies in the World, International Conference on Business and Economics Research , Kuala Lumpur, Malaysia, 2010, p :45